التعتيم والسرية في عهد بوش

البيان ١/١٤

د.منار الشوربجي

من أهم السمات التي تميزت بها إدارة بوش هي أنها كانت واحدة من أكثر الإدارات الأميركية على الإطلاق ميلا للتعتيم والسرية ليس فقط بشأن مايدور في أروقتها وإنما أيضا بشأن ماتسيطر عليه من معلومات ويستوجب عليها وفق القانون الأميركي نشره وإتاحته. والتعتيم له تداعياته الخطيرة على العملية الديمقراطية. وبدون إتاحة المعلومات فلا رقابة ولا مساءلة. فكيف يمكن لجهة رقابية أن تحقق في أمر ما إذا كانت لاتعلم أصلا عنه شيئا ولا تستطيع الحصول على المعلومات إذا نما إلى علمها بعض مؤشرات بخصوصه؟!

ولهذا السبب تحديدا ينص القانون الأميركي لحرية المعلومات الصادر في ١٩٦٦ على أن الحكومة مكلفة بتسهيل حصول المواطنين، لا فقط المؤسسات المنوط بها المهام الرقابية، على المعلومات التي تسيطر عليها المؤسسة التنفيذية.

لكن إدارة بوش سعت منذ توليها لحجب المعلومات بشكل عمدي ومنظم سواء عن الإعلام أو عن المؤسسة التشريعية الأميركية أو عن الرأي العام، وبذلت كل جهدها للالتفاف حول القانون المذكور وغيره من القوانين التي تناهض السرية والتعتيم. وليس صحيحا بالمناسبة أن إدارة بوش لجأت لذلك كله بعد ١١ سبتمبر.

صحيح أنها استخدمت الأمن القومي بعد أحداث سبتمبر كذريعة لحجب المعلومات إلا أن السرية وعدم إتاحة المعلومات كان جزءا من سلوك الإدارة طوال الأشهر التسعة الأولى من عمرها قبل سبتمبر ٢٠٠١.

فعلى سبيل المثال، رفضت إدارة بوش إعطاء الكونجرس المعلومات التي طلبها بشأن اجتماعات وطبيعة فريق العمل الذي تشكل برئاسة ديك تشيني لبحث موضوع الطاقة، حتى أن مكتب المحاسبة العامة التابع للكونجرس اضطر أن يقاضي الإدارة من أجل الحصول على تلك المعلومات.

وقبل أحداث سبتمبر أيضا أصدر بوش أمرا رئاسيا يتعلق بالإفراج عن وثائق أي رئيس أميركي سابق بعد انتهاء فترة حكمه. فلأول مرة صار من حق الرئيس السابق وزوجته وأولاده حجب بعض الوثائق لفترة قد تصل إلى ٢٥ عاما.

لكن ١١ سبتمبر كانت بمثابة هدية على طبق من فضة لإدارة بوش، فقد صار من الأسهل بكثير أن تحقق ماكانت تنويه أصلا إذا ما كان يتم بدعوى «حماية الأمن القومي»!

ففيما يتعلق بالكونجرس، المؤسسة المنوط بها دستوريا القيام بالرقابة على أعمال المؤسسة التنفيذية، رفضت الإدارة بانتظام التعاون مع مطالب الكونجرس بإتاحة وثائق ومعلومات تسمح للأخير بالقيام بدوره. فعلى سبيل المثال وليس الحصر، رفضت الإدارة طلب الكونجرس بالاطلاع على الاتصالات التي دارت بين وزارة الدفاع ومكتب ديك تشيني بخصوص العقود غير القانونية التي منحت لشركة هاليبورتون في العراق.

وهي الشركة التي طالما ارتبط بها ديك تشيني بعلاقة وثيقة وممتدة. ورفضت الإدارة أيضا تقديم عشرات الوثائق التي طلبها الكونجرس بخصوص جرائم سجن أبو غريب فضلا عن رفضها تقديم المذكرات التي كتبها مساعدو الرئيس ومستشاروه في البيت الأبيض والتي تشير إلى أن الإدارة كانت على علم مسبق بأن العراق لايمتلك أسلحة الدمار الشامل التي زعم بوش وفريقه أنها كانت وراء الغزو والاحتلال.

بل أكثر من ذلك، فإن ألبرتو جونزاليز الذي كان مستشارا للرئيس للشؤون القانونية قبل أن يتولى منصب وزير العدل كان قد كذب كذبا صريحا في جلسات الاستماع الخاصة بالتصديق على تعيينه وزيرا للعدل حين نفى في رده على سؤال من السناتور فاينجولد أن تكون من سلطات الرئيس التنصت على الأميركيين دون إذن قضائي.

فقد تبين لاحقا أن جونزاليز بحكم موقعه كمستشار قانوني للرئيس كان يعلم بالبرنامج الذي نفذته هيئة الأمن القومي بأمر رئاسي للتنصت على الاتصالات دون إذن قضائي بل كان هو بنفسه من أهم من كتبوا المذكرات للرئيس التي تقدم التكييف القانوني لمثل ذلك البرنامج.

والأسلوب ذاته في التعتيم والسرية اتبعته إدارة بوش مع الإعلام. فمن الجدير بالذكر أن بوش هو الرئيس الذي عقد العدد الأقل على الإطلاق من المؤتمرات الصحافية مقارنة بكل الرؤساء السابقين. وهو لم يدل طوال سنوات حكمه الثمانية بأية أحاديث لصحيفة النيويورك تايمز كما جرت العادة مع كل الرؤساء السابقين. بل أكثر من ذلك هناك عشرات من الوقائع التي توثق لسعي إدارة بوش لتطويع الإعلام. فإلى جانب فكرة «الصحافيين المقيمين» مع القوات الأميركية..

وهي الفكرة التي كانت تعني تقويض استقلالية الإعلام في نقل الأخبار، فقد تبين أن إدارة بوش كانت تدفع مبالغ مالية لعدد من الصحافيين العراقيين لتدبيج مقالات إيجابية عن الولايات المتحدة في صحف عراقية. بل تبين أيضا أن الإدارة كانت قد فعلت الشيء نفسه مع عدد من الصحافيين الأميركيين، إذ تبين أنها كانت تدفع مبالغ مالية كبيرة وصلت إلى ٢٤٠ ألف دولار للصحافي الواحد مقابل كتابة مقالات تروج لسياسات بوش الداخلية في عدد من كبريات الصحف الأميركية!

بل أكثر من ذلك، تعرض الصحافيون الذين كتبوا تحقيقات أو تقارير لم تعجب الإدارة للتهديد والوعيد. فعلى سبيل المثال حين فجرت النيويورك تايمز فضيحة قيام الإدارة بالتنصت على الأميركيين دون إذن قضائي خرج وزير العدل بنفسه ليتهم الصحيفة «بتعريض الأمن القومي للخطر» وهدد الصحافيين والجريدة بالملاحقة القضائية وتم تحويل الموضوع من قضية تتعلق بانتهاك خطير للدستور الأميركي إلى قضية أمن قومي يمكن على أساسها ملاحقة الصحافيين.

السؤال هو كيف سيتعامل أوباما مع ذلك الإرث الثقيل الذي تركه له بوش. فهل سيقوم فعلا بتفكيكه أم سيستلم لإغواء السلطة التي تصبح ممارستها أسهل بكثير في ظل التعتيم والسرية؟

كيف نحاكم قادة إسرائيل على محرقة غزة ؟..

الجمهورية أون لاين ١/١٤

السيد هاني

يجب أن نعمل كعرب على إبقاء صور القتلى من أبناء غزة الأبرياء باقية في ذاكرة العالم..

يجب أن نقيم نصباً تذكارياً لهم.. يزوره كل مسؤول دولي يذهب الى الأراضي الفلسطينية، ليعرف العالم أن المحرقة الحقيقية هي تلك التي ارتكبتها إسرائيل في أطفال ونساء لا ذنب لهم، سوى أنهم كانوا يعيشون في قطاع غزة!..

يجب أن تتحرك كل المنظمات الشعبية والرسمية في العالم العربي لملاحقة قادة إسرائيل وتقديمهم الى المحاكم الدولية كمجرمي حرب.. لأن الجريمة التي ارتكبوها في غزة لا تقل أبداً عن جرائم الحرب العالمية الثانية. وبالتالي فمن العدل أن يقدموا الى محكمة على غرار محكمة «نورمبرج» التي عقدت بعد الحرب العالمية الثانية للقادة الألمان..

وإذا كان اليهود قد ظلوا لعشرات السنين يطاردون كل من ارتكب جريمة ضدهم في أثناء تلك الحرب. أو شارك في ارتكابها ولو بطريقة غير مباشرة.. لماذا لا نفعل مثلهم؟..

هل الدم العربي رخيص؟!..

هل صور الأطفال الذين قتلوا في غزة أقل بشاعة من صور الذين قتلوا في الحرب العالمية الثانية؟!..

هل نحن أمة بلا كرامة؟!..

لقد شن اليهود حملة ضارية على كورت فالدهايم سكرتير عام الأمم المتحدة الأسبق «من ٧٢ الى ١٩٨٢» لمجرد أنه كان جندياً في الجيش الألماني في أثناء الحرب العالمية الثانية. وعندما رشح نفسه لمنصب مستشار النمسا بعد ترك الأمم المتحدة.. هاجموه وطالبوا بتقديمه الى المحاكمة كمجرم حرب!.. كذلك فعلوا مع الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان لمجرد أن والده كان عضواً في حكومة «فيشي» الفرنسية زمن الاحتلال الألماني لفرنسا!..

لقد ظل اليهود يطاردون كل من كانت له علاقة بالجيش الألماني في زمن هتلر.. بما في ذلك الألمان أنفسهم.. حتي اضطر هؤلاء الى الاختفاء عن العالم. أو تغيير ملامحهم وأسمائهم. الى أن تقدموا في العمر ورحلوا عن الدنيا!..

لماذا لا نفعل مثل اليهود؟!

لماذا لا تقوم المنظمات الشعبية والرسمية في العالم العربي بوضع قائمة بأسماء قادة إسرائيل الذين قتلوا أطفالنا في غزة بقنابل الفوسفور الأبيض واليورانيوم المشع؟!..

إن جريمة الحرب التي ارتكبها الإسرائيليون في غزة كاملة الأركان.. وتم نشر وثائقها بالصوت والصورة على العالم كله من خلال شاشات التليفزيون.. ولم يتبق سوى أن نتحرك لتقديم الذين ارتكبوها الى المحاكم الدولية..

إن جرائم الحرب العالمية الثانية لم توثق بالصوت والصورة والنقل المباشر الى المشاهدين في أنحاء العالم كافة. كما وثقت الجريمة التي ارتكبها الإسرائيليون في غزة..

وبالتالى فإذا كان اليهود قد أقاموا الدنيا ولم يقعدوها بسبب جريمة «الهولوكوست» غير الموثقة والمشكوك في حدوثها.. فلا يجب نحن العرب أن نتقاعس عن الثأر لأطفالنا الذين قتلوا في جريمة مؤكدة. تم بث تفاصيلها على الهواء مباشرة!..

إن هذه المهمة منوطة بالجهات التالية:

١- مجلس وزراء الخارجية العرب: عليه أن يتحرك بإرادة موحدة ويطلب من مجلس الأمن الدولي تشكيل محكمة جنائية خاصة لمحاكمة قادة إسرائيل. على غرار تلك المحكمة التي شكلها لمحاكمة قادة يوغوسلافيا السابقة بشأن الجرائم التي ارتكبوها ضد مسلمي البوسنة والهرسك.

الدول الأعضاء في مجلس الأمن التي لا توافق على تشكيل هذه المحكمة.. يتم سحب جميع السفراء العرب من عواصمها. وتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي معها. وسحب الأموال العربية من بنوكها. ومقاطعة بضائعها.. من الضروري أن يكون الموقف العربي موقفاً جماعياً. حتي يكون فاعلاً ومؤثراً ويأتي بالنتيجة المرجوة.. أما أن نطالب دولة عربية واحدة بالقيام بمثل هذا التحرك. فهذا ليس حلاً..

لقد خرجت أصوات في الأيام الماضية تطالب كلاً من مصر والأردن بطرد السفيرين الإسرائيليين من القاهرة وعمّان.. وكأن اتخاذ هذه الخطوة سيمنع إسرائيل من مواصلة هجومها على غزة.. أو كأن فيها الرد الكافي على جريمة إسرائيل.. والحقيقة أنه إذا تقلص رد الفعل العربي على طرد هذين السفيرين. فمعنى ذلك أننا أمة ضعيفة وهذا أقصى ما تستطيع أن تفعله.. وهنا أود أن أسجل ملاحظتين:

الأولي: أن التمثيل الدبلوماسي بين الدول لم يقم من أجل تبادل التهاني في المناسبات السعيدة. لكنه قام لكي يكون قناة مفتوحة بين الدول. يتم من خلالها رعاية المصالح وحل المشاكل..

وقد ظل قائماً بين بعض الدول التي شهدت فيما بينها أعنف الأزمات. كما حدث في أزمة صواريخ كوبا أكتوبر ١٩٦٢ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.. وكما حدث مرات كثيرة بين الهند وباكستان. حيث تلعب السفارات كنوافذ مفتوحة يطل منها كل طرف على الآخر دوراً أساسياً في إدارة الأزمة.. وهذا بالضبط ما قصده رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان عندما رفض الاستجابة لنداءات المتظاهرين في الشوارع التركية الذين طالبوا بطرد السفير الإسرائيلي من أنقرة.. وقال: لا يجب أن ننساق وراء عواطفنا في اتخاذ القرارات.. واستشهد بمثل ياباني يقول: «ابق الباب مفتوحاً. ربما يحتاج الطرف الآخر للاتصال بك»..

الملاحظة الثانية: إذا رأى العرب أن قطع العلاقات الدبلوماسية هو السلاح الفعال ضد إسرائيل.. فيجب أن يتم استخدام هذا السلاح بالإجماع ضد إسرائيل وكل من يؤيد إسرائيل.. بمعنى أن تقوم جميع الدول العربية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع جميع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. لأن هذه الدول تدعم إسرائيل.. هنا يكون قطع العلاقات الدبلوماسية سلاحاً مؤثراً بالفعل ويأتي بنتائج طيبة لصالح القضية الفلسطينية.. أما أن يعلق الأمر على مصر والأردن وحدهما.. فلا يمكن تفسير ذلك سوى أنه رغبة في خلق مشاكل داخل الدولتين وليس حل مشكلة غزة..

إن أي عمل عربي يجب أن يكون جماعياً.. لكي يحقق النتائج المطلوبة..

يجب على مجلس وزراء الخارجية العرب أيضاً التحرك في كافة المحافل والمؤسسات الدولية لفرض عقوبات على إسرائيل.. إذ لماذا تفرض العقوبات على الدول العربية والإسلامية تحت دعاوى زائفة. بينما لا تفرض على إسرائيل التي ارتكبت أبشع أنواع الجرائم الإنسانية على مرأى ومسمع من العالم كله.. يجب العمل على خلق عزلة دولية حول إسرائيل. وأن يوضح للعالم أن عدم معاقبتها وعزلها سيفتح الباب على مصراعيه أمام شبكات تنظيم القاعدة للرد على جرائمها..

٢- من الجهات المنوط بها أيضاً التحرك القانوني ضد إسرائيل.. اتحاد المحامين العرب. الذي يجب عليه أن يبدأ برفع الدعاوى أمام محاكم الدول التي تسمح قوانينها بمحاكمة مجرمي الحرب. أياً كانت جنسياتهم أو الأماكن التي ارتكبوا فيها جرائمهم..

٣- وكذلك اتحاد الصحفيين العرب.. الذي يجب عليه أن يجمع الأدلة وشرائط الأفلام التي صورت جريمة استخدام إسرائيل للأسلحة المحرمة دولياً. وقصفها للبيوت والمساجد والمدارس وقتلها الأطفال والنساء.. وكل هذه الشرائط متوفرة لدى محطات التليفزيون العربية..

٤- جمعيات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني المنتشرة في العالم العربي.. يجب أن تتحرك بقوة.. لأن هذه لحظة اختبار حقيقية لها..

حذار توريط لبنان مجدداً

النهار ١/١٤

نايلة تويني

حتى مع الخوف الكبير الذي يشعر به اللبنانيون في ظلّ إطلاق الصواريخ «المجهولة» المصدر من جنوب لبنان على إسرائيل، لا يمكن أن نبدأ مع الافتتاحية الأولى لـ «نهارالشباب» في السنة ٢٠٠٩ إلا بوقفة تضامن ومواساة تجاه الشعب الفلسطيني وأطفاله وشهدائه في غزة. هذه المجازر الإسرائيلية الفظيعة، التي تضرب غزة مجدداً، والتي تذكّر العالم كله بمجازر قانا والجنوب، هي السبب الأول والأخير للخشية من عودة ويلات الحرب وأخطارها. ولكن حذار أن نضيع البوصلة مهما حصل. ومشهد الأطفال والنساء والأبرياء الذين سقطوا في مدرسة في مخيم جباليا هو وصمة عار دامغة إضافية على جبين إسرائيل، ومعها كل العالم الصامت على هذه المذابح الصارخة.

وأما بالنسبة إلى لبنان فإن الحقيقة الثابتة والواضحة التي برزت بسرعة بعد ساعات من إطلاق الصواريخ، هي أن الخوف من توريط البلد في مغامرة عسكرية محتملة لم يعد ضمن الاحتمالات أو النظريات، بل بات أمراً واقعاً شديد الخطورة لا تمكن مواجهته بمجرد الاستنكار والرفض وسيل التصريحات والمنبريات. صحيح أن المواقف رسمت معالم إجماع لبناني على رفض توريط لبنان في الحرب، لكن هذا الإجماع الكلامي وحده لا يكفي، ما لم يقترن بحزم شديد وعملي من جانب السلطات العسكرية والأمنية من جهة، وكل القوى السياسية من جهة أخرى، حزم يمنع العابثين بالأمن والمتهورين أو حتى المتآمرين، من جرّ لبنان إلى تجربة مدمرة جديدة لم يعد شعبه ولا اقتصاده يتحملانها.

لقد دفع لبنان الغالى والنفيس ثمناً للصراع العربي الإسرائيلي، ودفع ما لا قدرة له على تحمله من مستقبل أجياله وعمرانه ونموه وإنسانه، ثمناً لانتمائه إلى محيطه ولارتباط وضعه بأزمة المنطقة. حتى أن اللبنانيين، من مختلف طوائفهم وانتماءاتهم، تسابقوا الى ربط وضعهم بأوضاع المنطقة، إلى حدّ كاد ان يودي بلبنان مراراً إلى الدمار والخراب. ولم يعد هناك، بعد حرب تموز ٢٠٠٦، أي مبرر على الإطلاق لدفع أي ضريبة جديدة، خصوصاً أن لبنان كان سبّاقاً الى دفع كامل فاتورته وما يزيد، جراء الصراع العربي الإسرائيلي، وكاد يسقط في حرب أهلية جديدة نتيجة الانقسامات السياسية التي خلفتها تلك الحرب.

حذار اللعب بالنار مجدداً، وسواء كان اللاعبون فلسطينيين أو لبنانيين، أو سواهم ممن يريدون توريط لبنان في هذه الحرب، فان التجارب ماثلة أمام اللبنانيين ولم يتمكن لبنان بعد من تضميد جراح حرب تموز و لا بد من أفعال عاجلة تمنع الحريق من الامتداد إلى لبنان قبل فوات الأوان.

بعد أن تصمت المدافع في غزة

الدستور ١/١٤

عريب الرنتاوي

لن يمضي وقت طويل بعد أن تصمت المدافع في غزة ، قبل أن يبدأ الحديث وتنشط المساعي لاستئناف مفاوضات السلام بين السلطة الفلسطينية وحكومة ما بعد الانتخابات المبكرة في إسرائيل ، وسيُضرب صفحٌ عن مئات الشهداء وألوف الضحايا الذين سقطوا في غزة بنيران «الرصاص المصهور» ، وستعلق السلطة قرار «تعليق المفاوضات» ، فهو في الأصل مشروط بوقف العدوان وانتهاء «الأعمال العدائية».

الغائب عن المشهد سيكون إيهود أولمرت ، الذي أراد أن ينهي حياته السياسية كـ«بطل للسلام» مع محمود عباس أو بشار الأسد (لا فرق) طالما أن المهم هو التغطية على فساده وفضائحه و«لعنة تموز ٢٠٠٦» التي تطارده ، ولكنه إذ وجد أن السلام غير ممكن مع الاحتفاظ بالأرض المحتلة في القدس والضفة والجولان وغور الأردن ، آثر أن يقفل سجله «المهني» كـ«بطل حرب ومجازر» ، وفي الحالتين يعتقد الرجل أنه نجح في الخروج من التاريخ (وليس الدخول فيه) من بوابة السياسة أو الحرب التي هي امتداد للسياسة ، وليس من بوابة الجريمة المنظمة والفساد والمحكمة الجنائية.

إن قدر لتسيبي ليفني أن تشكل الحكومة المقبلة ، ومعها إيهود باراك ، فإن مسار أنابوليس الذي مدد له بموجب القرار ١٨٥٠ وبيان الرباعية الدولية ، سيُستأنف ، وعلى المسارات التفاوضية الثلاثة ذاتها: الرئيس الممدة ولايته قسرا محمود عباس . رئيسة الحكومة تسيبي ليفني.. قريع ومن سيأتي على رأس الخارجية الإسرائيلية ، باراك (وزير الدفاع المجدد له) وسلام فيّاض (رئيس حكومة تصريف الأعمال التي لا تنتهي ولا تتصرف) ، وسيعاد اجترار المواقف والخرائط والعروض ذاتها ، ولكن الأمل معقود هذه المرة على أن يجد الجانب الفلسطيني «الجرأة» لقبول ما سيعرض عليه ، بعد أن تكون حماس ومعها بقية فصائل المعارضة والمقاومة ، قد أضعفت.

أما إن قدر لبينيامين نتنياهو أن يشكل الحكومة المقبلة (وهذا مرجح) ، فسيذهب الرجل وحكومته في طريق آخر ، مغاير لمسار أنابوليس: سيسعى للسلام الاقتصادي مع الفلسطينيين (وفقا لتعبيره) ، وسيرفع شعار «الأمن أولا» ، سيرجئ مفاوضات الحل النهائي ، وسيبحث عن دور للأردن في إطار «فيدرالية أمنية» أو «كونفيدرالية سياسية» ، وستتهمش السلطة والرئاسة وفتح في حقبة نتنياهو ، ولن يكون للمبادرة العربية بريقها ، وسينظر باستخفاف لشعار ٥٧(«١) الذي رفع لتشجيع إسرائيل على القبول بمبادرة السلام العربية مقابل تطبيع كامل مع ٥٧ دولة عربية وإسلامية.

القاسم المشترك الأول بين مختلف «السيناريوهات» و«القراءات» الإسرائيلية لمستقبل «عملية السلام» واضح للعيان: التخلص من الديمغرافيا الفلسطينية والاحتفاظ بأكبر مساحة من الجغرافيا ، ودائما بهدف الاحتفاظ بـ«يهودية الدولة العبرية» التي أصبحت الهاجس والشغل الشاغل للدولة العبرية ، والمحرك الرئيس لانخراطها في عملية السلام والدافع الأكبر لقبولها بفكرة الدولة الفلسطينية (لهذا يقال الدولة الفلسطينية مصلحة إسرائيلية كذلك).

أما القاسم المشترك الثاني ، فهو أن «الكيان» الفلسطيني ENTITY الذي سينبثق عن أي منهما لن يكون قابلا للحياة بذاته ، ولن يتمتع بالحرية والاستقلال ، فهو إما أن يكون تابعا لـ«الأردن أو لإسرائيل أو لمصر ، وتحت أي مسمى من المسميات ، وهو لن يكون سيدا مستقلا في حال من الأحوال ، فحرب «الرصاص المصهور» على غزة ، أعادت الاعتبار لمسائل «العمق ، والأرض والطبوغرافيا والمناطق العازلة» وغير ذلك من مفاهيم شكلت «نظرية القلعة» في التفكير السياسي والايديولوجي الصهيوني. ولكل هذه الأسباب ، رأينا مبكرا أن حرب إسرائيل على غزة ، ليست حربا على حماس ، بل حربا على القضية الفلسطينية بمجملها والشعب الفلسطيني برمته.. وقلنا أن هزيمة حماس في هذه الحرب لن تقوي خصومها في رام الله ، بل ستضعفهم وتضعف قدرتهم التفاوضية.. وشددنا على أن هذه الحرب الوحشية ، وإن اتخذت من غزة مسرحا لعملياتها ، إلا أنها حرب على مستقبل الضفة والقدس والدولة والعودة.وسيكتشف الشتّامون والشامتون ، بعد أن ينجلي غبار المعارك ، بأنهم أصبحوا أقل وزنا من هذه «الغبار» ، وأن قدرتهم على الصمود في مواجهة الضغوط والإملاءات الإسرائيلية قد تلاشت ، وأن قدرهم الذي ارتضوه لأنفسهم هو أن يتكيفوا مع الاحتلال ويجمّلوه وأن يسهروا على جعله مريحا ومربحا.